دور التعليم في مأزق التنمية البشرية المستدامة في العراق

أ. م. د. ظافر حميد حسون

الملخص

أن جودة التعليم هي احدى العوامل الاساسية للتنمية البشرية , وإن اصلاح منظومة التعليم تحتاج الى تحول ستراتيجي في فلسفته واهدافه وهيكليته ومضامينه وطرقه وادواته لاعداد الانسان القادر على التكيف مع الحياة الجديدة وخلق بيئة جديدة وخاصة للفقراء والتي يطلق عليها البعض (التنمية الودودة أو التنمية الناعمة) , ونحاول في بحثنا هذا اظهار واقع التعليم العالي وامكانية مساهمته في التنمية المستدامة واظهار أهمية التعليم العالي كوسيلة للتنمية البشرية المستدامة .

Abstract

The fine quality of education is one of the basic factors the human development, The reformation of the educational system requires a strategic transformation in its philosophy, aims, structural framework, contents, ways, and tools to prepare man capable of coping with the new life and creating a new environment especially suitable for the poor which is called (the friendly development or the tender development) . This paper attempts to show the reality of the higher education and its contribution in the lasting development and also to show the significance of the higher education as a means of the lasting human development.

المقدمــة

إن الهدف الاساسي لمنظومة التربية والتعليم في أي مجتمع هو رفع وتعظيم دور الانسان في التنمية الشاملة لمجتمعه , إذ أن جودة الأداء البشري تمثل محور التنمية البشرية المستدامة , وأن قوة الأمم في هذا العصر تقاس بقوة عقول أبنائها وقدرتهم على الابداع وتوظيف معارفهم العلمية في خدمة التنمية وخاصة ذوي المهارات الذين يمتلكون ثقافة الاتقان والجودة . ومن هذا المنطلق يتوجب على منظومة التعليم إكساب الناس الخبرات المختلفة وتطويرها لخدمة الاهداف العامة للمجتمع , إذ أن جودة التعليم هو أحدى العوامل الاساسية للتنمية البشرية وإن إصلاح منظومة التعليم تحتاج الى تحول ستراتيجي في فلسفته وأهدافه وهيكليته ومضامينه وطرقه وأدواته لاعداد الانسان القادر على التكيف مع الحياة الجديدة التي يعيشها وبأفضل الظروف الممكنة , مع الأخذ بنظر الاعتبار خلق بيئة مناصرة للفقراء أو التنمية الموالية لهم والتي يطلق عليها البعض التنمية الودودة للناس أو التنمية الناعمة , وهي التي تعني السياسات التنموية الاقتصادية المعنية بالطبقات والشرائح الأكثر ضعفاً والأقل قدرة على التأثير في مستقبلهم أو مصائرهم , ويعبر عن هذه السياسات التنموية بنسبة الموارد المخصصة لصالح الاستثمار البشري والخدمات البلدية المساندة له(التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وصناديق دعم الفقراء والخدمات البلدية والنقل والمواصلات) بالنسبة الى مجموعة الاستثمارات الكلية .

والأمر المهم هو زيادة فرص التمكين الاقتصادي المتمثلة بخلق الفرص التي تستوعب معظم اليد العاملة الاقل مهارة وقدرة من الاخرين وبمستوى آجر مقبول , أن تهيئة فرص عمل منتجة وبآجر مجز من الناحية الانسانية يعتبر هدف التنمية ومحورها ولا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال التعليم للمجتمع .

وحاولنا في بحثنا هذا إظهار واقع التعليم في العراق وأمكانية مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة , حيث تكون البحث من ثلاث فصول وعدة مباحث بحيث تطرق الفصل الاول عن (مفهوم التنمية البشرية المستدامة) وكيف تطور هذا المفهوم خلال السنوات العشرين الماضية , وما هي مؤشرات التنمية البشرية ومقاييسها , وأشكالية التنمية البشرية والتنمية المستدامة .

أما الفصل الثاني تم البحث فيه عن الرؤية الستراتيجية للتنمية البشرية المستدامة من حيث آفاقها وابعادها ودلالاتها وآلية القضاء على الفقر من خلالها .

وتناولنا في الفصل الثالث أهمية التعليم في التنمية البشرية المستدامة في العراق وتم إستعراض بعض من الواقع الحالي للمجتمع على ضوء المسح الاقتصادي والاجتماعي الأخير لوزارة التخطيط وتردي واقع التعليم والأمية في العراق وأثرها في تخلف التنمية , وكذلك أهمية التعليم العالي كوسيلة للتنمية البشرية المستدامة .

واستطعنا من بحثنا هذا إظهار ضعف العلاقة والتنسيق بين الجامعات (حول حاجة المجتمع من الخريجين) وبين مؤسسات الدولة والقطاعات الاقتصادية المختلفة , مما يستوجب وقفة جادة لرسم سياسات ستراتيجية تستهدف تغيير واقع التشغيل واستثمار الموارد البشرية بشكل سليم .

هدف البحث :

تسليط الضوء على واقع التعليم في العراق ومدى مساهمته في التنمية المستدامة.

مشكلة البحث:

يواجه القائمون على التنمية الاقتصادية تحدياً بسبب عدم الفهم الحقيقي لطبيعة واتجاهات التحولات الجديدة التي يشهدها العراق بعد سقوط النظام وحالة الاحباط التي تسود المجتمع وعدم الفهم الحقيقي لدى الغالبية لمفهوم التنمية البشرية المستدامة وكيفية الوصول لتحقيقها

فرضية البحث:

إن الجامعات كمصدر للاشعاع الفكري لها الدور الكبير في تعليم الناس مفهوم التنمية البشرية واشاعته لدى الشباب والمؤسسات المختلفة .

منهجية البحث :

الاستقراء النظري لمفهوم ودلالات التنمية ومقاييسها بالاستناد الى الارقام والاحصائيات التي أمكــن الحصول عليها للاستدلال عن واقع التنمية في العراق .

الفصل الاول
(مفهوم التنمية البشرية المستدامة)

1-1: تطور مفهوم التنمية البشرية المستدامة

برز مفهوم التنمية البشرية المستدامة كتركيبة مشكلة من مكونين هما :

أ . ستراتيجية التنمية البشرية الاصلية المعبر عنها بتقارير البرنامج الانمائي للامم المتحدة .

ب . مفهوم التنمية المستدامة الذي طوره المعنيون بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريودي جانيرو 1992 .

وقد وصف مدير منظمة البرنامج الانمائي للامم المتحدة في تقريره المسمى (مبادرات من اجل التغير) التنمية البشرية المستدامة بأنها :

التنمية التي لاتحدث نمواً إقتصادياً فقط بل هي التي توزع هذا النمو وما ينتج عنه من منافع بالتساوي بين البشر , وكذلك تعيد بناء البيئة بدلاً من تدميرها وتعمل على تطوير

البشر وتأهيلهم بدلاً من تهميشهم وتعطي الاولوية للفقراء وتوسع فرصهم في الحياة وتشاركهم في صنع القرارات التي تخص حياتهم وتخلق فرص العمل للنساء وتهتم بالاطفال ومستقبلهم .(1)

إن مفهوم التنمية البشرية المستدامة بالاضافة الى كونه جامع للمفهومين اللذين ذكرناهما أعلاه , ألا انه يشتمل على بعد ثابت نتج عن هذا الجمع وهو (رأس المال الاجتماعي) والذي يمثل إستعداد الناس للألتزام الواعي بالتنازل عن بعض طموحاتهم من أجل الاجيال المقبلة .

إن التنمية البشرية المستدامة التي طرحت كمفهوماً في أواخر القرن العشرين وفق مفاهيم الامم المتحدة لها , تظهر وكأنها تعبر عن ثلاث أساسيات للتنمية البشرية وعلى جميع مستويات التنمية وهي : (2)

1 . أن يعيش الناس حياة طويلة وصحية .
2. أن يكون الناس مزودين بالمعرفة .
3. أن يكون بأمكانهم الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق .

أن المؤشرات العديدة للامم المتحدة والتي تناولت موضوع التنمية البشرية قد تجاوزت المفهوم الاقتصادي المجرد للتنمية واتجهت الى مفهوم التنمية المخصصة للبشر , أي توظيف التنمية لصالح الانسان , ويمكن تشخيص المواضيع الرئيسية التي ركزت عليها المؤتمرات المنعقدة من 1990 – 1999 كالأتي :- (3)

1- تعزيز وحماية حقوق الديمومة والبقاء للاطفال .
2- تعزيز وضمان الحق بالعيش بمستوى معاشي وصحي وتعليمي لائق والقضاء على الفقر
3- المشاركة الشعبية في التنمية والترابط بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
4- تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة وبين الطفل وإزالة التمييز بينهم في ممارسة حقوق الانسان , وأسهام المرأة في صنع القرارات .

1-2 : مؤشرات التنمية البشرية ومقاييسها

تعد مقاييس التنمية البشرية المستدامة ومؤشراتها بمثابة إنعكاس للمفاهيم المستخدمة في كل مرحلة , فكلما تطور المفهوم تطورت معه المقاييس لتعبر عنه بدقة , وعلى هذا الاساس فأن إنتشار مفهوم التنمية البشرية المستدامة يعتمد على المقاييس والمؤشرات الخاصة بها ووفق المنهجية المراد لها لهذه التنمية للتصدي لمأزقها في العراق تواجهنا حالياً المآزق التالية :

1 - المأزق السياسي .
2 - المأزق الاقتصادي .
3- المأزق التربوي والثقافي والعلمي .
4- المأزق الاجتماعي .
5- مأزق الخدمات العامة .

المأزق السياسي : يتمثل بالقوة المناهضة للمشروع السياسي للبلد والتي تقف بوجه التنمية وتعتبر أكبر عائق لها وكما هو الحال بعد سقوط النظام في العراق سنة 2003 والى يومنا هذا .

المأزق الاقتصادي:
ويتمثل في الاختلال الكبير بين بنية الاقتصاد والمجتمع وبين التخلف الواسع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية وانهيار القطاعات الاقتصادية كافة والفساد الاداري والمالي وإستفحال الظواهر الحزبية والطائفية والمحاصصة الضيقة وغياب السياسات التخطيطية الواضحة وهدر إستخدام الموارد المادية والبشرية .

المأزق التربوي والثقافي والعلمي :
عدم وجود دراسات علمية مكثفة تختص بالدراسات الانثربولوجية والاجتماعية والاقتصادية وقلة المراكز الثقافية وضعف إداء منظمات المجتمع وضعف النشاطات الابداعية المتنوعة في الرسم والمعارض والعروض المسرحية والادبية والمنتديات الثقافية , مع القصور الذي تركه النظام السابق في ايجاد عدم جدوى من المتابعة العلمية ومتابعة الشباب للأنضمام للجامعات أو الدراسات العليا وعدم وجود سياسات متكاملة في مسألة البعثات الدراسية وربطها بحاجة المجتمع في المراحل المقبلة .

المأزق الاجتماعي :
والمتمثل بشيوع الامية والامية الثقافية في معظم الاوساط الاجتماعية في العراق مما انعكس على طبيعة سلوكية الفرد إجتماعياً وانعدام التفرقة بين الحقوق والواجبات والقانون والديمقراطية والتمرد على السلطة بالاضافة الى ضعف المعرفة الحديثة لمستجدات العلوم وعدم زج المرأة كعضو فعال ومتساو في الحقوق والواجبات في شبكات التنمية وجميع مجالات الحياة .

مأزق الخدمات العامة :
والمتمثلة بانعدام وضعف خدمات الماء والكهرباء والمجاري والنقل والامن والصحة عن الوصول الى المستويات المطلوبة عالمياً .

لقد أعتمدت الامم المتحدة على تقرير التنمية البشرية السنوي منذ سنة 1990 والذي تميز عن غيره من التقارير لكثرة المساهمين في أعداده وديناميكية من حيث التطور سنوياً

والذي يتمثل بعدة مؤشرات يمكن تطبيقها للتعرف على مستوى التنمية البشرية المراد الوصول اليها :

1- المؤشر العام للتنمية البشرية :-ويتكون من ثلاث مكونات :
أ . متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مقاساً بما يحصل عليه الفرد دوليا .
ب . متوسط العمر المتوقع للانسان , حيث يتم قياس هذا المكون بايجاد الفرق بين العمر
المتوقع للانسان في البلد المعني ومتوسط العمر في العالم .
2- مؤشر التمكين المرتبط بالجنس ويحسب هذا المؤشر وفق ثلاث مكونات هي:
أ . النسبة المؤية للمشاركة حسب الجنس في التمثيل السياسي .
ب . النسبة المؤوية للمشاركة في العمل المهني .
ج . دليل معدل الدخل حسب الجنس .
3- دليل الفقر البشري :- يقيس هذا الدليل مدى الحرمان السائد لشرائح معينة من المجتمع في الجوانب الاساسية المتعلقة بحياة الانسان من الخدمات الصحية والمياه النظيفة ووفرة التعليم ونوع التغذية ونسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر ونسبة البطالة في المجتمع من مجموع القوى العاملة .

إن المؤشرات التي انطوى عليها تقريرالتنمية البشرية السنوي الصادر عن الامم المتحدة حصلت عليها تطورات تساعد الدول النامية على سلوك طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لمفهومه الانساني , والذي يحتوي على القراءة والكتابة والتعليم ودخول المدارس والجامعات وما يتطلب ذلك من تهيئة المستلزمات المادية الدراسية لهم وبشكل ديناميكي وما يتطلبه من أموال لتوفير هذه المؤسسات التعليمية المختلفة .

أن السعي لاصدار دليل تنمية بشرية وطني سنوي يعتبر من الامور المهمة والضرورية لادامة زخم العمل الاحصائي واستنباط مؤشرات قياس التطور في مختلف أوجه الحياة , وهنا يأتي دور الجامعات في المشاركة الفاعلة في اعداد هذا الدليل .

1-3 أشكالية التنمية البشرية والتنمية البشرية المستدامة:

كثير مايحدث الخلط بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة وتظهر هذه الاشكالية من خلال مايلي :

أ . إن التنمية البشرية لم تظهر في جهاز مفاهيمي محدد ليس بوصفها جزءً من كل , بل ولانها أيضا طرحت مستقلة عن البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ب. إن مفهوم التنمية البشرية المستدامة يتضمن ثلاثة مصطلحات هي (تنمية / بشر استدامة) وهو فقرة جديدة من حيث أنتقاله من التنمية الشاملة المحددة المعالم

الواضحة الاهداف والمتسلسلة الخطى الى تنمية بشرية (ذات صفه توزيعية للمنافع) وأن يكون التوزيع ذا صفة مؤسسية في المنهج التنموي للبلد .

ج. إن مفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة ما زال في دور الارهاصات إبتداءً من تعبير تنمية العنصر البشري الى تنمية رأس المال البشري(4) الى الموارد البشرية الى التنمية الاجتماعية الى التركيز على الرفاه الاجتماعي الى التعليم والتدريب الى الحاجات الاساسية الى تشكيل القدرات البشرية وصولاً الى التنمية المستدامة .

د. أن طروحات التنمية البشرية المستدامة تحتاج الى تخطيط عالٍ ومنهجي لسلوك المجتمعات والافراد , وهذا لايمكن أن يحدث مع الدعوات للخصخصة وبيع مؤسسات القطاع العام القائمة حالياً والداعية لأقتصاد آلية السوق .

هـ. ان مفهوم التنمية البشرية يعمل على تلبية حقوق الانسان في العيش والاختيار , في الوقت الذي تفقد فيه الشعوب الفقيرة حقها في الاختيار لانها فقدته أصلاً لاسباب (ذاتية وموضوعية) , أن قيمة الاختبار لاتكمن بذاته بل بكونه يصب ويعبر عن الارادة وعندما لاتتوفر هاتين الارادتين يفقد الاختيار لمحتواه(5) .

الفصل الثاني
الرؤية الستراتيجية للتنمية البشرية المستدامة

2-1 آفاق ستراتيجية :

هناك دائماً علاقة عضوية بين الدولة والتنمية لما تمتلكه الدولة من قدرات واسعة للهيمنة على كل المفاصل المتعلقة بالتنمية ضمن مديات تتسع وتضيق تبعاً للأطار المؤسسي الذي يحكمها , وتخضع عملية التنمية (الاقتصادية والاجتماعية والبشرية) الى توجيه الدولة من خلال السياسات العامة لها ونظرتها للانسان (كفرد أو مجموعة أو مؤسسة إجتماعية) وجعله الهدف والمحور الاساسي لكل فعالياتها التنموية , حيث تتوفر لدى الدولة الادوات التالية:

1- بحكم ملكية الدولة لمعظم الثروات والاراضي فهي تملك المكونات اللازمة لتوفير رأس المال اللازم للتعليم والصحة والتدريب .
2- توفير فرص العمل للافراد من خلال إنشاء وحدات اقتصادية ذات حجم كبير تستوعب العاطلين عن العمل بعد تهيئتهم وتدريبهم .
3- ضمان تخصيص الموارد المتاحة بكفاءة بين الاجيال الحاضرة وبين الاجيال اللاحقة من خلال العدالة في إعادة توزيع الدخل والثروة في برامج التنمية الموجهه نحو الانسان وتوفير فرص العمل المتكافئة بدون إستثناء للجميع .

4- التصدي المستمر للفقر والذي تعاني منه شرائح كبيرة من افراد المجتمع والتي رزخت لسنوات طويلة تحت الحصار الاقتصادي وظلم القادسيتين وهذا الفقر الذي افرز أوضاع شاذة متمثلة بعمل الاطفال واستغلالهم بشكل غير أخلاقي وبأجور متدنية إضافة الى تسربهم عن التعليم وكذلك الحال بالنسبة للمرأة إن لم تكن أكثر من الاطفال سوءً ووجود جيش كبير من العاطلين عن العمل المتعلمين منهم وغير المتعلمين .

5- تأسيس قواعد إنتاجية رصينة معتمدة على قدرات البشر المتطورة وكل ما يتطلب للتصدي لمخاطر التخلف العلمي والتكنلوجي الذي يعيشه المجتمع حالياً والذي يتوقف عليه التوسع في الاستثمار الى حد بعيد .

إن ستراتيجية التنمية بأختلاف أيديولوجياتها وفلسفتها تبقى محكومة بثلاث عوامل إساسية هي (6):

1 . المعطيات الهيكلية للاقتصاد الوطني .
2 . الاختيارات الاساسية الستراتيجية في مجال التنمية .
3 . تطور العنصر البشري في المجتمع وأهمية إدماج بعده الثقافي في التنمية .

إن أي مجتمع لن يستطيع أن يتحول من تقليدي الى حديث مالم تتغير مؤسساته ونسقه الاجتماعي ليفي بأحتياجات التنمية .

وأن أي منهج أو سياسة للتنمية البشرية المستدامة لن تحقق نتائجها إذا إستبعدت أو تجاهلت الريف وخاصة في العراق الذي يبلغ نسبة الريفين فيه 26% من نسبة السكان , وأن وضع مؤشر خاص بالتنمية البشرية الريفية سيكون بمقدوره توسيع مفهوم التنمية المستدامة .

2-2 التنمية المستدامة الابعاد والدلالات :

إختلط مفهوم التنمية المستدامة بمفهوم النمو الاقتصادي في كتابات عديدة من المفكرين الغربيين , كما إختلط بمفهوم التحديث أو التغريب بحيث أستخدمت هذه المفاهيم جميعاً للاشارة الى الظاهرة نفسها برغم الاختلافات الجوهرية بينها في العديد من الكتب (7) .

ويمكن أن يحدد مفهوم التنمية المستدامة بانها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الاجيال القادمة في تلبية إحتياجاتها .

إن هذا التعريف هو الذي أصبح شائعاً اليوم وإنطلاقاً من هذا التصور فأن السعي نحو التنمية المستدامة يتطلب (8) :

1 . نظام سياسي يؤمن بالمشاركة الفعالة في صنع القرار .
2 . نظام إقتصادي قادر على إحداث فوائض ومعرفة فنية قائمة على أسس الاعتماد الذاتي والاستدامة .

3 . نظام إجتماعي يقدم الحلول للتوترات الناجمة عن التنمية غير المتناغمة .
4 . نظام إنتاجي يحترم وجوب الحفاظ على القاعدة البيئية للتنمية .
5 . نظام تكنولوجي يبحث باستمرار عن حلول جديدة .
6 . نظام دولي يرعى الانماط المستدامة للتجارة والتمويل .
7 . نظام إداري مرن يملل القدرة على التصحيح الذاتي .

لقد حدد (أدوارد بابير) وهو أول من أستخدم مفهوم التنمية المستدامة أربع سمات رئيسة للتنمية المستدامة (9) :

1. أنها تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تداخلاً وأكثر تعقيداً وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو إجتماعي في التنمية .
2. التنمية المستدامة تتوجـه أساساً لتلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقراً في المجتمـع وتسعى الى الحـد من تفاقم الفقر في العالم .
3. للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحيه والثقافية والحفاظ على الخصوصية الحضارية للمجتمعات .
4. التنمية المستدامة هي التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتسهم في تحقيق أقصى قدر من النمو .

أن مفهوم التنمية المستدامة يتميز بصفة تجعله مفهوماً متفرداً عن المفاهيم التنموية الأخرى , فهو لايرى في الانسان مجرد (مورد) أو طاقة عمل أو مجرد عنصر من عناصر الانتاج , بل يرى فيه كائناً أخلاقياً قادراً على الابداع , يشارك في حياة مجتمعه ويستثمر بيئته على أساس مبدأ التسخير لا التدمير . إن ما يميز مفهوم التنمية المستدامة هو أنه بنى على البشر ولم يبْنىَ على رأس المال , حيث يعد البشر بمثابة (رأس مال أنساني) (10) .

إن تسارع وتيرة العولمة رافقه تردي واضح لعملية التنمية البشرية في غالبية بلدان الجنوب , ولعل الامر الأكثر خطورة هو إن أستمرار الاوضاع الراهنة يعني ضمنياً إهدار إمكانية تنمية البشر , مما يضع غالبية بلدان الجنوب في تحدٍ واضح في مطلع القرن الحادي والعشرين يتمثل في تدهور كبير بالرفاه البشري من جانب , وضياع فرصة الارتقاء به جوهرياً كي يلحق بالشرائح المتقدمة للبشرية من جانب أخر(11) .

إن التحولات العالمية في عقد التسعينات من القرن العشرين زادت من تأثر دول الجنوب بالعولمة من خلال تبني فلسفات إقتصادية متباينة , فبعضهم قام بتطبيق برامج التثبيت والتكييف الهيكلي , ومجموعة الدول العربية النفطية كانت تتسم بارتفاع درجة انفتاحها على السوق العالمي وبعضها إنضم الى منظمة التجارة العالمية .

ويلاحظ إن البلدان التي اتبعت برامج التثبيت والتكييف الهيكلي تعرضت في مجموعها لارتفاع معدلات الفقر فيها نتيجة لتقليص الانفاق العام وبصفة خاصة على الخدمات الاجتماعية مثل مصر والاردن , بالرغم من توجيه قدر كبير من الانفاق العام لتوفير شبكات الامان الاجتماعي لانه كان متحيزاً ضد الشريحة الاكثر فقراً من السكان (10% هم الاكثر فقراً)(12) .

إن النظام الدولي الحالي يقوم على النظرية الكلاسيكية الجديدة (الرأسمالية الليبرالية) والتي تقوم على زيادة رأس المال وتراكمه وهذا يميل بالتالي الى توسيع دائرة الانتاج على حساب الجوانب الاخرى وهذا النهج أقتضى تعظيم الانتاجية الى حدود كبيرة دون مراعاة العواقب الاجتماعية لهذا المنحى , وبخاصة ما تفرضه سياسات الاقراض الدولية (صندوق النقد الدولي , والبنك الدولي) من رفع الدعم عن معظم السلع الاساسية وهو ما يضر بمستوى معيشة الفقراء والذين يعملون بأجور منخفضة في صناعات تستعمل أعداداً غفيرة من اليد العاملة المباشرة (13) .

2-3 التنمية المستدامة آلية للقضاء على الفقر :

ظل الفقر يهدد الامن الاجتماعي في كافة المجتمعات وبقى يحتل موقع مركزي في كافة البرامج التنموية , وفي سبعينيات القرن العشرين ظهرت نظرية (النمو مع إعادة التوزيع) وكانت تنادي بأشكال جديدة من السياسات , تركز أحيانا على السوق والاسعار وأحيانا على تحجيم دور الدولة أو أتباع سياسات تثبيت مالي أو تحرير الاسواق , وخفض سعر العملة والتحول الى القطاع الخاص وأزالة الحماية الاجتماعية والدعم , وكانت هذه السياسات تحمل في طياتها فشـل الدولة في مواجهة الفقر دون مواجهة نتائج فشل الاسواق .

وإذ كان يعرف الفقر بعدم القدرة على أشباع الحاجات الاساسية فقد تطور هذا المفهوم ليشمل الحرمان من حق الاختيار الذي يمثله التعليم والصحة والمشاركة السياسية (قصور في القدرة الانسانية) وتسعى الحكومات وخاصة في دول الجنوب لتبني ستراتيجيات لمواجهة الفقر ومنها ستراتيجية مكافحة وإزالة الفقر المقترحة من قبل البرنامج الانمائي للامم المتحدة والذي دعت فيه الى إبرام عقد إجتماعي جديد بين (الدولة والسوق والمجتمع) على أساس من التكامل وتنمية معايير التعاون والحياة المجتمعية والشبكات الاجتماعية للتفاعل المدني واطلاق طاقات الفقراء وتعميق وعي النساء بقضيتهن وأيجاد شبكات الامن الاجتماعي ودعمها , وابرام عقد بين الناس ومنظومات القيم والضوابط من جهة , وبين مصدر الاشباع المادي للحاجات الانسانية متمثلاً في السوق من جهة أخرى .

إن العلاقة بين تلك العناصر تتنوع وتتعقد بتعدد المجتمعات الانسانية بل أنها ذات مضامين مختلفة على الصعيد الواقع , فالدولة قوة وسلطة ,والسوق ثروة أما المجتمع فهو ثقافة , ومع إن تلك المضامين متداخلة فأن أفتراض أنسحابها ليس صحيحا دائما(14) .

ومن الجدير بالذكر أن عمليات التكييف الاقتصادية التي إعتمدتها بعض الدول العربية التي إنضمت الى منظمة التجارة العالمية أو التي وقعت إتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الاوربي مثل تونس والجزائر والمغرب أو الدول التي دخلت في المرحلة الاخيرة بالمفاوضات وهي مصر ولبنان والاردن تركت آثار ضارة على قطاعات واسعة من السكان وخصوصاً الفقيرة منها وزادت معدلات الفقر فيها وتدهورت حالة الخدمات الاجتماعية (15) .

وقد عكست المؤشرات الاحصائية إرتفاع معدلات البطالة وزيادة التعطل المستمر وتدهور معدلات الاجور الحقيقية وإنخفاض مستوى الدخول المتحققة , الامر الذي أدى الى أشتداد حالة الفقر وتزايد أعداد الفقراء في المنطقة العربية ككل (16) .

لقد أقر كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأن مبدأ إعادة التوزيع مع النمو المستمر هو المنهج السليم أمام الدول الفقيرة وأصبحت قضية إعادة التوزيع مدمجة في خطط التكييف الاقتصادي حين أقر البنك الدولي بأن أزالة الفقر هو عمل جماعي يجب أن تسهم فيه الحكومات المعنية والمنظمات الدولية والمنظمات غير حكومية بالاضافة الى تنشيط وأشراك الفقراء أنفسهم في ذلك .

الفصل الثالث

دور التعليم في إشاعة مفهوم التنمية البشرية المستدامة

3-1 الواقع الحالي في المجتمع في ضوء المسح الاقتصادي والاجتماعي :

أنجزت وزارة التخطيط مؤخراً بيانات مهمة جداً عن نمط معيشة المجتمع العراقي ومستوى متطلبات الحياة وجاء في هذه البيانات معلومات مهمة نرى من المفيد إستعراضها لما لها علاقة بهذا البحث(17) :-

يقدر سكان العراق عام 2007 بنحو 30 مليون نسمه وبمعدل نمو سنوي مركب يقارب 3% بمعنى هذا يكون من المتوقع عدد السكان عام 2009 نحو 31,8 مليون نسمة , وتقدر نسبة الحضر 71% يسكن 41,5% منهم في مراكز المحافظات لوحدها والباقي والذي يبلغ 58,5% منهم المدن الاخرى والارياف وإن أكثر من 60% من مجموع السكان تقع إعمارهم من 15 سنة فأكثر ونسبة الناشطين إقتصاديا فهم 43,2% منهم 74,6% من الرجال وهذا يعني إن الناشطين إقتصادياً يشكلون نسبة 26% من مجموع

السكان الكلي , ويؤشر هذا على ارتفاع نسبة البطالة العالية واستمرارها دون الوصول الى حل فعلي لها .

يعمل في القطاع الزراعي 15,5% من مجموع القوى العاملة ,وفي التعدين والنفط والصناعة التحويلية والكهرباء والماء 10,5% , وفي البناء والتشييد 11,3% وهذا يعني إن 37,3 %من القوى العاملة في الانشطة السلعية وهي نسبة متدنية في مثل مرحلة الاقتصاد العراقي الحالي .

وانخفضت نسبة الفقراء الى أقل من 24% مع أتساع الحجم النسبي لفئة متوسطي الدخل وتقارب مستوى الرفاه بين عوائلها , لكن نمط السلوك الاستهلاكي في السنوات الاخيرة جعل أوضاع العوائل الفقيرة مدعاة للاحباط , مع وجود حالات من البؤس الاجتماعي بالغة القسوة من ناحية طبيعة الخدمات أو وفرة السكن , ومشكلات الصرف الصحي .

كما إظهرت البيانات أن 56,4% من المساكن قريبة من برك المياه الآسنة وحوالي 50% من السكان يعانون من الحشرات والقوارض و36% يعيشون في أحياء مفتوحة المجاري ولا يزيد عن 27% من السكان منتفعين من شبكات الصرف الصحي , و28% من المساكن ضعيفة الاضاءة ويعاني سكانها من رداءة التهوية , وان 62% من المساكن مبنية قبل أكثر من 20 سنة .

ويشكو 61% من الافراد من قدم أبنيتها وتدني نوعيتها و69% من عدم كفاية الغرف أو ضيق مساحتهـــا , كما يبعد أقرب مستشفى عن السكان 5كم عن حوالي 40% منهم و 10كم عن 22,7% .

ومنذ نهاية 1983 لم تستطع الحكومة مواصلة برنامجها الاستثماري إذ إستنفذت الاحتياطات الدولية للعراق البالغة 40 مليار دولار قبل بدء الحرب مع أيران , إضافة الى انخفاض صادرات العراق من النفط الى الثلث والذي أنعكس على موارده المالية ولم يشهد العراق نمواً في الصناعة خلال ربع القرن الماضي , بل تراجعت الى الوراء كذلك تدهورت إمكانيات الانتاج الزراعي .

وبعد سنة 2003 واجه العراق تركة المديونية والعقوبات الدولية بشكل مباشر وظهر تخلف الدولة وعدم قدرة القطاع العام في سياق التحويل نحو نظام الاقتصاد الحر ونتيجة لذلك تحولت المنشأت الاقتصادية العامة الى عبء إضـــافي على موازنة الدولة ولم يتمكن القطاع الخاص والاجنبي من ملء الفراغ .

إن الضعف الشديد للانتاج في العراق يفسر الكثير من مشاكله , وكلما تأخر تصنيع العراق والتنمية الزراعية فيه تتفاقم المشاكل التي يعجز مورد النفط عن حلها .

إن مشكلة التشغيل في العراق هي أكبر من مشكلة البطالة , وإن نمط التشغيل السائد في الطابع الانتاجي للاقتصاد العراقي نمط غير فعال وغير إقتصادي , وعليه يجب التصدي للمشكلتين مع بعض في آن واحد .

3-2 تردي واقع التعليم والآمية في العراق أحد أسباب تخلف التنمية فيه :

تشير تقارير اليونسكو إن العراق إمتلك قبل حرب الخليج الاولى نظاماً تعليمياً يعتبر من أفضل الانظمة في المنطقة , حيث قدرت نسبة المسجلين بالتعليم الابتدائي 100% من الاطفال , لكن التعليم عانى الكثير بسبب (القادسيات) والحصار الاقتصادي وقمع السلطات حيث إصبحت نسبة القادرين على القراءة والكتابة عام 2003 هي 55% بين الذكور و23% بين الاناث .

وكانت سياسة تبعيث التعليم الاكثر ضرراً بحيث أنزلت الخراب بجميع مستويات التعليم من رياض أطفال الى التعليم الجامعي , وأتسم التعليم الابتدائي والثانوي في أواخر العهد الديكتاتوري الى إفتقار المدارس الابتدائية على وجه الخصوص الى أبسط مقومات الدراسة من مقاعد ووسائل تعليمية ومستلزمات فنية وبدنية وأفترش الكثير من الطلبة الارض داخل الصفوف وخاصة في المناطق الشعبية وبقية المدن التي تبعد عن مراكز المحافظات وأجبار التلاميذ على أرتداء الزي العسكري (الطلائع) إضافة الى ألزامهم بدفع المساعدات الى المدارس بحجج مختلفة .

إن هذا الامر بالاضافة الى ضغط العامل الاقتصادي أدى الى تسرب الاطفال من المدارس تدريجياً , بحيث أصبح معدل الالتحاق بالدراسة الابتدائية في الفئة العمرية (6-11) سنة بنسبة 85% ومن الفئة العمرية (12-14) سنة كانت نسبة الالتحاق 45,5% في المناطق الحضرية وتنخفض الى 28% في المناطق الريفية .(18)

كما تظهر البيانات إن 15,6% من الذكور لايستطيعون القراءة و8,7% قرائتهم ضعيفة في الفئة العمرية عشرة سنوات فأكثر ولنفس الفئة العمرية لدى الاناث كانت النسب 29,6% و 9,1% قرائتهن ضعيفة وتزداد تلك النسب قليلاً في القدرة على الكتابة , وهذا يعني أن الآمية موجودة فعلاً في العراق وستستمر للاجيال القادمة .

وبلغت خسائر قطاع التربية والتعليم أثر حرب الخليج الثانية في عام 1991 حوالي 3,4 مليار دولار , شملت تدمير المدارس والمعاهد والكليات ومراكز البحوث ومعامل إنتاج اللوازم المدرسية (أثاث , قرطاسية) ولقد بلغ عدد المدارس التي طالها تدمير كلي أو جزئي حوالي 3800 مدرسة و16 معهد فني و6 من الجامعات والمراكز الثقافية , كما جمدت لجنة (661) التي شكلتها الامم المتحدة لتنفيذ بنود برنامج النفط مقابل الغذاء إستيراد المستلزمات التعليمية والتربوية وعلقت تنفيذ العقود البالغة 24 عقداً جميعها

متعلقة باستيراد هذه المستلزمات , وبلغت خسائر المطابع التابعة لقطاع التربية والتعليم حوالي مليوني دينار عراقي أنذاك .(19)

وعموماً حرمت المرأة من حقها في التعليم بسبب عدم الاستقرار والنزاعات والوضع الامني المتدهور وإنتعاش الافكار الرجعية المتشددة والتطرف الاسلامي والعنف الطائفي , بحيث إنخفضت نسبة حضور الفتيات في المدارس لتصل في بعض المحافظات الى فتاة واحدة مقابل 4 فتيان , وتؤكد منظمة المحافظة على حياة الاطفال إن فتيات العراق يعانين من نقص في فرصة التعليم وتزداد حدة التباين بين الجنسين الى 6/1 وخاصة بعد شباط 2006 .

وتؤكد لجنة المانحين لمرفق الصناديق الدولية لأعمار العراق (IRFFI) إن الاولوية في عملها سيكون في مجالات التربية والتعليم والقضاء على البطالة لان العراق يعد الدولة الاسوأ بين الدول العربية من حيث فجوة الالتحاق بالتعليم الاساسي حيث بلغت نسبة الهدر 50% في سنة 2000 والذي يعود في اسبابه الى العادات الاجتماعية الموروثة وتردي الوضع التعليمي بشكل عام .

كما إن إنعكاس نسب النجاح في الامتحانات لطلبة الصفوف المنتهية للدراسة الاعدادية للسنوات الاخيرة والتي بلغت في عام 2005 الدور الاول 31% للفرع العلمي و 37% للفرع الادبي وفي سنة 2007 36% للفرع العلمي و 45% للفرع الادبي مع وجود حالات الغش الكبيرة والتي إدى استفحالها الى ألغاء وزير التربية في أوائل آب 2007 نتائج ثمانية مراكز أمتحانية في بغداد وبعض المحافظات بسبب تداعيات الوضع الامني وتدخل الجماعات المسلحة فيها .

ومن المهم التذكير أن معظم طلاب وطالبات العراق يدرسون بمدارس لاتزال أغلبها تفتقر الى الكثير من مظاهر النظافة والجمالية والى ساحات اللعب المدرسية والحدائق المنسقة الجميلة وعدم توفير المياه الصحية ودورات المياه النظيفة والى وسائل التبريد والتدفئة , والذي يعتبر حقاً مشروعاً نصت عليه اللوائح الدولية لحقوق الانسان في التعليم .

اما بالنسبة للتعليم العالي فكما هو معروف تعرضت 80% من مؤسساته للتدمير والتخريب والنهب منذ بدء الاحتلال ودخول قوات التحالف الى العراق سنة 2003 ليزداد الوضع سوأ في معظم الجامعات العراقية بعد أن هاجر بعد حرب الخليج الثانية حوالي 40% من الاساتذة , هذا بالاضافة الى إغتيال أكثر من 190 إستاذاً حسب تقارير وزارة التعليم العالي العراقية وبلغ عدد المهاجرين منهم حتى أواسط 2006 (3000) إستاذاً , أن اكثر الاغتيالات وقعت في جامعات بغداد وتلتها البصرة والموصل, هذا بالاضافة الى التهديدات التي نالت معظم الاساتذة من قبل المجموعات المسلحة المختلفة والمليشيات

التي تعود الى هذه الجهة أو تلك , هذا بالاضافة الى هجرة أكثر من (1000) طبيب معظمهم من الاكاديمين .(20)

وبذلك حرم المجتمع من خدمة الجامعات في أداء دورها كوسيط في سوق العمل لرفده بطاقات شابة خلاقة , بل على العكس من ذلك كان قد انتشر شعور من اليأس نحو المستقبل لدى الخريجين وكذلك طلبة الجامعات قبل عام 2003 عن جدوى دراستهم الجامعية , وذلك بسبب تعطلهم عن العمل وعدم وجود وظائف أو عمل يتناسب مع ما يحملون من شهادات وتخصص وتحولت شهاداتهم الى (جنابر) في سوق العمل الضائع والمتاهات التي يبحثون فيها دون جدوى , هذا بالاضافة الى سوقهم للخدمة العسكرية .

3-3 أهمية التعليم العالي في التنمية البشرية المستدامة :

لا تتحقق القيمة الموجودة من العملية التعليمية في مراحلها الابتدائية والثانوية ما لم تتهيء الفرصة الكاملة لدخول مخرجات التعليم الاساسي الى التعليم العالي وأن تكون منافذ إستلام هذه المخرجات متنوعة وتتناسب مع الحاجات الميدانية للبلد , حيث أن التشكيل الميداني لطلبة الجامعات هو الذي سيحدد مستقبل التأهيل التقني والعلمي وعوامل التطور الحقيقية في شتى ميادين الحياة والقطاعات التكنولوجية والصناعية والزراعية والتجارية والاتصالات والطب والهندسة وغيرها من القطاعات التي تخدم المعاني الحقيقة للتنمية البشرية المستدامة .

هذا بالاضافة الى أن التعليم العالي متطلب لاغنى عنه لمواطنة سليمة وأصبح حاليا شرط من شروط العمل اللائق للانسان وهو حق مشروع لكل مواطن سواء كان في المدينة أو الريف أوالمناطق النائية وعلى الحكومات العمل على تحسين نوعيته والتخطيط له ضمن إطار الخطة الشاملة للتنمية في المجتمع .

وإعادة النظر بالمناهج باستمرار وبما يواكب التطور العلمي ومراجعة الاساليب المعتمدة فيه بالاضافة الى توفير كافة المستلزمات الضرورية له من أبنية ومكتبات ومختبرات وملاعب وحدائق وبما يحقق تنمية العلاقة بين التعليم العالي والبيئة .

وهنا في هذا المجال يتوجب على المؤسسات التعليمية الجامعية أن تتجه بدراستها نحو كيفية تنمية هذه العلاقة وأن تنصب هذه الدراسات حول المشاكل المستقبلية التي سيواجهها المجتمع متمثله بالآتي :

1- أن المدارس الابتدائية الموجودة حالياً قاصرة على إستيعاب جميع الاطفال من فئة العمر (6-11) سنة بالرغم من تكدس الاعداد الكبيرة منهم داخل الصف الواحد والذي يبلغ في بعض الاحيان أكثر من 45 طالب , وهذا يعني إن نسبة كبيرة منهم ستبقى خارج المدرسة , وستتكرر هذه العملية سنوياً ويقدر العدد غير المقبول بنسبة

9% من مجموع الاطفال ضمن الفئة العمرية المذكورة , وبهذا سينضم سنوياً هذا العدد الى جيش الاميين المستمر بالتزايد .

2- إن التعليم الثانوي الذي يتوجب عليه إستيعاب مخرجات المرحلة الابتدائية وأن يتوائم مع طبيعة الطلب الحقيقي على خريجي المرحلة الثانوية من الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والتنسيق بين التعليم الثانوي مع التعليم المهني بما يحقق إحتياجات التنمية من المجتمع من كل فرد فيها بما يتناسب مع قدرة الجامعات على الاستيعاب , حيث لم تتوفر هذه الرؤيا البعيدة فيه .

3- نقص الملاكات في الهيئات التدريسية لكافة الجامعات ومن مختلف الاختصاصات لمواجهة الاعداد الكبيرة التي ستلتحق بالجامعات تبعاً للتوسع السريع في التعليم العالي جراء الزيادة الحاصلة في المتخرجين من الدراسة الثانوية والبحث عن تخصصات جديدة ترفد المجتمع بخريجين يمتلكون علوم جديدة وحديثة .

كما أن ظروف الحصار المستمر على العراق أدت الى إعتماد العراق على بنيته الاكاديمية في فتح دراسات الماجستير والدكتوراه وكذلك الدبلوم العالي في مختلف الاختصاصات , بسبب عدم الامكانية على أرسال الاوائل على الكليات الى الخارج , وقد أمكن قدر المستطاع سد النقص من الحاجة للدراسات العليا ولكن كان على حساب النوعية , حيث إن الكثير من المشرفين على الدراسات العليا والمحاضرين فيها كانوا لايمتلكون درجات علمية متقدمة ولا الى الاختصاصات الدقيقة في مختلف الفروع .

هذا بالاضافة الى الانقطاع شبه التام عن التواصل مع التطور العلمي في العالم وتوقف أمدادات الاجهزة والكتب والدوريات العلمية , الا النزر اليسير منها الذي يحصل عليه الاساتذة بمجهودهم الشخصي , وهذا ما أنعكس سلباً على طبيعة التدريسات في الجامعات حيث إن أكثرية الهيئات التدريسية في الجامعات كانت من الخريجين الجدد الذين لايمتلكون تلك الخبرة والمعلومات الواسعة في حقل اختصاصهم مما أنعكس بدوره على مستوى الخريجين من حملة البكالوريوس .

كما أن هؤلاء الخريجين لم يستطيعوا أن يتنافسوا في سوق العمل لعدم وجود طلب عليهم من ناحية ومن ناحية ثانية تردي الحالة لمعظم الوزارات والمؤسسات الانتاجية التي يتوجب عليها إستيعاب العدد المتزايد من الخريجين وكان هذا واضحاً على مستوى الصناعة والكهرباء والخدمات والزراعة والري .

كما أن هذا الأمر دعا الخريجين الى التفكير بالهجرة الى خارج الوطن بحثاً عن عمل يجد فيه شخصيته وكرامته والحصول على نعمة العيش فيه , وهذا ما أحدث فراغاً كبيراً في المجتمع ظهر في النقص من الشباب الواعي الذي لم تتوفر له الفرصة للمشاركة في

التـنمية , وكـما هو معلـوم بأن عـدد المهاجـرين خـارج العـراق يقـدر بـ4-4,5 مليون عراقي غالبيتهم من الشباب .

إن الاكاديمين يبحثون دائماً عن مكان أمن ومستقر يستطيعون فيه ممارسة حياتهم فيه بشكل طبيعي ومتابعة ابحاثهم في ظل الأمان والاستقرار , وهذا لم يتحقق في العراق منذ عامم 1980 والى يومنا هذا كما لم تتوفر لهم المغريات للبقاء والاستمرار على العكس من ذلك كانت قلة الرواتب تخنقهم ومطاردة الاجهزة الحزبية والامنية تضيق عليهم , وكانت أحوال التعليم تكاد تكون من أسوء الاحوال , حيث يفترض أن تكون الدراسة في الجامعات بما يساوي ثلاثون أسبوعاً إلا إن هذا الامر لم يتحقق إطلاقاً أذ غالباً ما يكون التأخير في بدء العام الدراسي الذي يفترض إن يكون في النصف الاخير من شهر أيلول , إلا إن واقع الحال يشير الى أن التدريسات تبدأ في شهر تشرين الثاني كما إن كثرة (المناسبات الوطنية وغير الوطنية) التي كانت تستوجب إخراج الطلبة للمشاركة فيها هذا بالاضافة الى كثرة العطل .

كما إن حالة التسرب من الجامعات إزداد بشكل ملحوظ تحت مختلف الذرائع بشكل رسمي أو غير رسمي حيث كان الطالب يستنزف أكثر من ضعف المدة المسموح له بها للبقاء في الجامعات خوفاً من الالتحاق بالعسكرية , وكذلك الحال بالنسبة للطالبات حيث كان ذويهم يخافون عليهن من الاختطاف أو التحرش الجنسي والذي أزداد خطورة بعد سقوط النظام 2003 حيث أستمرت الانتكاسات في القيم والاخلاق وطغى التعصب الطائفي وحلت الفوضى في الاجواء الجامعية والمناهج التعليمية , كما أن عامل الفقر هو من الاسباب الرئيسية لهذه الظاهرة بالاضافة الى ضعف الوعي الثقافي والدور السلبي للاباء بتوجيه أبنائهم للعمل دون الالتحاق بالجامعات , وتنامي شعوراً لدى الشباب عن عدم جدوى الشهادة الجامعية .

إن واقع الشباب الذين هم وسيلة التنمية وهدفها , يشير الى أن هذا الواقع يعج بالتناقضات جراء الواقع السياسي والاجتماعي المتداخل والغير واضح المعالم الذي يقود الشباب الى حالات من المتاهة من الغضب والقسوة الشديدين والعجز عن أتخاذ القرارات الصحيحة التي تدفعهم الى إظهار ذلك من خلال الاعمال غير المنضبطة في سلوكياتهم سواء داخل الجامعة أو خارجها ولجوئهم الى المخدرات والاغاني والافلام الرخيصة خاصة بعد إنتشار خدمة الانترنت بالشكل الواسع .

إن الشباب حالياً يختزنون في ذاكرتهم الحروب الكارثية للنظام السابق وتسلط مرتزقة النظام وسوقهم بالقوة الى الجيش الشعبي وفدائي صدام وجيش القدس والتهجير القسري والمقابر الجماعية , وجرائم الاسلام السياسي والتطرف والذبح على الهوية بسبب أنتعاش الايديولوجيات الرجعية المتطرفة والاتجاه السلفي والاصولي الديني وكذلك الثقافة

الاستهلاكية , كما دفعت هذه الامور مجتمعة الى تأسيس مجموعات ضيقة بين أوساطهم تمارس حياة اللهو والانحراف , وهذا ما أستفادت منه القوى الرجعية والدينية المتطرفة بأستغلال الشباب في تحقيق مأربها الشخصية الدنيئة , وفي الوقت الذين لم تتصدَ دراسات أكاديمية متخصصة لمعالجة هذه الحالات الشاذة والغريبة على ضوء واقع الطلبة والشباب الحالي يجب على مؤسسات التعليم العالي التصدي بشكل مدروس ومخطط وغير إنفعالي ووفق معطيات الواقع لانتشار شريحة الشباب لجعلهم فاعلين في عملية التنمية , حيث إن التعليم يساهم بشكل مباشر بالتنشئة الاجتماعية للشباب وإشاعة القيم الفكرية السليمة ورسم أنماط وسلوكيات التوازن الاجتماعي للوصول الى المزيد من التفاعل بين المواطن والوطن واستيعابه ومضمون التنمية المستدامة على أن تستمد هذه السلوكيات من القيم والمثل العليا للتربية الموثوقة عبر التفاعل الحضاري للمجتمع , بحيث تستهدف أولاً زرع الثقة بالنفس لدى الشباب وشعورهم باستقلاليتهم الذاتية مع التألف مع الأخرين لأكتساب الخبرات الاجتماعية للوصول الى الطريق السليم للتنمية المستدامة والاستفادة من طاقتهم الخلاقة في خدمة المجتمع وتطوره .

وعليه فأننا نؤشر بوجوب الحاجة الى ستراتيجية للتنمية البشرية المستدامة تستند على دراسات وحسابات أكاديمية تساعد على رسم فعلي لحدود الامكانات الاقتصادية ومسارات النمو الذي يمكن تحقيقه , لكي يتم التصرف بالموارد لاشباع الحاجات المجتمعية على أفضل وجه ممكن وهذا يعني ضرورة ربط التطلعات التنموية بالامكانات الاقتصادية المتـاحة وليس بالشعارات والامنيات السياسية للسياسين الذين يقودون المجتمع .

إننا في العراق منذ قبل سقوط النظام سنة 2003 وبعده نعاني من :

- إشكالية فقدان العمل الاداري المنظم لافتقاده للخبرات الادارية , وهذه الاشكالية باتت واضحة وتعيق عمل الحكومة , حيث لاتزال تدور في دوامة التنسيق بين الجهد والوقت والمال . كما أن هناك إشكالية عدم التنسيق والموائمة الستراتيجية بين سوق العمل والجامعات العراقية , بالاضافة الى عدم الأخذ بنظر الاعتبار إختصاص الشخص عند إشغال المنصب أو الوظيفة الحكومية , مما يفقد الشخص مهارته وإختصاصه وابداعه الذي يحصل عليه أكاديمياً وذلك ما يسمى (الواسطة في التعيين) , وهذا ما ينعكس على عدم قدرة المواطن العادي الحصول على وظيفة بأختصاصه . ونحنُ على إعتاب مرحلة جديدة بحاجة حقيقية الى تطوير آليات بناء المجتمع وتطوير قابليات العمل نحو فضاءً أوسع لتأهيل المهندسين والشباب في مجالات النفط والبناء والطرق والجسور

والكهرباء والمياه والبنى التحتية وكافة المجالات الحيوية الاخرى كالصحة وما تحتاجه من ملاكات طبية مختلفة المستوى .

- لقد آن الآوان أن تضع الجامعات والمؤسسات العلمية البحثية فيها خطة ستراتيجية شاملة بالتنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من خلال مراكز التدريب المهني لوضع مناهج ومراكز تدريب متطورة لاستيعاب الشباب العاطل عن العمل لتهيئتهم والاستفادة منهم بالاحتياجات المتزايدة في ظل الظرف الراهن وخاصة في مجالات تنمية البيئة في القطاع الزراعي وللاستفادة القصوى من إستعمال الاساليب الحديثة في الري بأشرافهم وخاصة في ظل ظروف شحة المياه المستمرة , كذلك زج الشباب للعمل في تنمية الاهوار والاستفادة من طاقاتهم فيها , وكذلك دورات لمختلف التخصصات المهنية , والاطلاع على تجارب الدول الاسيوية المتطورة صناعياً (النمور الاسيوية) , والاحتكاك بتجارب الدول المتقدمة في العالم في الاستفادة من طاقات الشباب .

إن هناك حاجة حقيقية الى تبني ستراتيجية العمل وفق الاختصاص الدقيق لأن التنمية المستدامة لا تتحقق ولا تزدهر الا بتحقيق مستويات مقبولة تعتمد على تنمية التخصص وليس على السياسات التي تتبنى التشغيل دون الاكتراث للاختصاص في مجال العمل .

إن كل المختصين يدركون جيداً إن سوق العمل العراقية فيها إختلاف بين مخرجات التعليم العالي والحاجة للعمل في السوق , إن هذا الاختلاف يشكل إشكالية يعاني منها المجتمع العراقي منذ أكثر من عقدين .

أنها دعوة لكل الاكاديمين المختصين بضرورة أن تكون هناك وقفة جادة أمام هذه المشكلة , بحيث يجب أن تتبنى خطة التعليم العالي للسنوات القادمة تأشير الحاجة الاساسية للمجتمع من الخريجين وعلى أساسها تؤسس خطة الدراسات العليا واختصاصاتها المختلفة وتوجيه البحث العلمي في القضايا الملحة والماسة بحياة المجتمع اليومية , وأن تتوفر الحرية للباحثين في البحث والتقصي من أجل حل الاشكاليات التي يعاني منها المجتمع وسنجد إن مخرجات التعليم العالي بعد سنوات قليلة ستكون نوعية وليست كمية وسينتهي تدريجياً طابور العاطلين عن العمل والذي تقدره سجلات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من أصحاب الشهادات المسجلين لديها بمقدار مليون و600ألف خريج , لم يحصلوا على وظيفة لحد الأن .

ويجب أن تتجه كافة المناهج والدراسات في الجامعات الى كيفية تحقيق إنتاجاً للمعرفة وليس مجرد تخريج اعداد من الخريجين التقليدين الذين لا يضيفوا شيئاً للمجتمع , إن تحقيق إنتاج المعرفة تبقى المكون الأساسي والعصب للعملية الابداعية , وان العملية

الابداعية مهما تطورت وتوسعت لا يمكن أن يكتب لها الديمومة إلا إذا قامت على اساس معرفي واضح , وبالتالي فأن المعرفة هي الاساس وجوهر التفكير الابداعي .
وتنعكس الرؤى المختلفة للمعرفة وطبيعتها على مداخل إدارتها , حيث يمكن التمييز بين أربع مداخل هي :

1- المدخل الاقتصادي : وهو يعتبر المعرفة أحدى عوامل الانتاج الأساسية وتمثل رأس المال الكبرى للمؤسسة .
2- المدخل الاجتماعي : المعرفة هي عملية التعليم في إطار أجتماعي أي الربط بينها وبين العمليات الاجتماعية داخل المؤسسة .
3- المدخل الأداري : وهو ينظر الى المعرفة باعتارها عملية تسعى الى إكتساب المعرفة وتطويرها ونشرها بين أعضاء المنظمة لتحقيق أكبر قدر من الفعالية التنظيمية .
4- مدخل تكنولوجيا المعلومات :- ويقوم على أساس دمج البرامجيات مع البنية الأساسية من الاجهزة المرتبطة بها لدعم أدارة المعرفة والتعليم والتنظيم , باستخدام وسائل تكنولوجية متعددة مثل البريد الالكتروني ومؤتمرات الفديو المفتوحة والبرمجيات الحديثة للنظم المتقدمة لدعم القرار وتحسين العمل الجماعي بين المتخصصين المنتشرين جغرافياً وتعرف هذه التقنية بأسم (Group-Ware) وكذلك التكنولوجيا التي تعتمد على الشبكات (Web-based Technologies) التي تسمح للوصول الى المعلومات ومصادر المعرفة بصرف النظر عن إعتبارات الزمان والمكان مثل Internet الشبكة الدولية أو Intranet الشبكة المحلية .

لقد أصبح الان التبني لتكنولوجيا المعلومات مسألة أساسية ركيزة مهمة من ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية في مختلف أنحاء العالم , وقد أدركت الدول المتقدمة هذه الحقيقة منذ وقت مبكر , وعملت على تهيئة بنية أساسية لتكنولوجيا المعلومات مكنتها من تحقيق قفزات نوعية مهمة , وهذا ما لم يتم في العراق بشكل عام ولا في الجامعات بشكل خاص إلا بالقدر المحدود والخجول .
إن التجاهل الغير مبرر لهذا الموضوع الحيوي يشكل مشكلة يتوجب الوقوف عندها ودراسة أسبابها وأبعادها ونتائجها , حيث يعتبر العراق حالياً من أسوء الدول في هذا المجال في حين تتوفر فيه الامكانات المادية الكبيرة والموارد الطبيعية , إلا أن الشيء الذي ينقصه وفرة الموارد البشرية التي تمتلك المعرفة , ولو دققنا في الموضوع سنجد غياب في برامج الحكومات المتعاقبة لأي توجه لبناء القدرات المحلية لتكنولوجيا المعلومات أو تهيئة المستلزمات المطلوب بنيتها الاساسية , مما تسبب في تفاقم مشاكل

إنسيابية التنمية من خلال تنامي ظاهرة الروتين الطويل وإنعدام الشفافية وزيادة تعقيدات العمل الاداري في أجهزة الدولة وإنعكاساتها على التعاملات اليومية مع المواطنين , وبالتالي شهدت قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات على السواء تراجعات كبيرة أثرت بشكل كبير على مجمل مفاصل التنمية المستدامة في العراق .

نحن نعتقد جازمين إن العقل والارادة العراقيتين في الجامعات قادرة لتحقيق ذلك وخاصة إن الفرصة بدأت تسنح لهم من خلال التخصيصات الكبيرة للبحث العلمي والانفتاح على الجامعات العالمية , وعلى الدولة الاستفادة من هذه الطاقات المعرفية لتحقيق التنمية المنشودة .

الأستنتاجات :

1- إن الواقع العراقي الحالي يظهر حالة التخلف الكبير التي يعيشها الانسان على مختلف الاصعدة والمستويات لافتقاره للمعرفة ولم تحدث تنمية بشرية مستدامة فيه منذ الحرب العراقية الايرانية التي إستنزفت الموارد البشرية والمادية ولم توجه العناية للمشاريع التنموية والتي من شأنها أن ترتقي بالانسان ليعيش مفهوم التنمية البشرية المستدامة وذلك لانه فقد لابسط متطلبات الرفاه الاجتماعي الا وهو حقه في التعليم بكافة مراحله .

2- ازداد الامر أكثر سوءً بحصول إنتكاسات حادة في التعليم وتسرب الكثير من الاطفال والفتية عن المؤسسات التعليمية , مما تسبب في حالة الجهل الذي يعيشه المجتمع وانعكس ذلك على سلوكية الشباب الشاذة في حب الذات وعدم التفكير بالأخرين وفي مستقبل الوطن بسبب غياب الخطط والستراتيجيات لأنتشال هذا الانسان من واقعه السيء لجعله مواطناً صالحاً يعمل لذاته وللجميع في آن واحد . كما لم تأخذ المؤسسات التعليمية والجامعات دورها الحقيقي في إشاعة إنتاج المعرفة في المجتمع بالرغم من الدراسات الكثيرة والبحوث التي قام بها الكثير من الباحثين , إلا إنها بقيت مركونة على الغالب دون الاستفادة منها من قبل مؤسسات الدولة , إذ إن موضوع المعرفة وأهميتها في التنمية لدى مؤسسات الدولة يعتبر ضرب من الرفاهية لم يحن آوانه .

3- إن مفهوم التنمية المستدامة لا يهم الكثير من قيادات الوحدات الادارية العليا نزولاً الى القيادات الدنيا لعدم إكتراثهم بمفهوم المعرفة ودلالاتها وكيفية الوصول الى تحقيقها وهذا كله كان جزءً من منظومة النظام السياسي السابق , ولا يزال موجوداً في أروقة السلطة الأن .

4- إن تصاعد وتيرة الاعمال المسلحة بشكل مضطرد ومنذ سقوط النظام سنة 2003 أجبر الحكومات العراقية المتعاقبة على تحويل الأهتمام الكلي الى الجانب الأمني لمواجهة الاعمال المسلحة التي أضعفت البنى التحتية وعموم الاقتصاد بصورة كبيرة وإن إحداث العنف الطائفي الدموي شكل إعاقة كبيرة لعمليات التنمية في العراق الجديد من خلال عدم وجود تخطيط ستراتيجي .

5- التسرب من الجامعات والمدارس يشكل ظاهرة لاتزال قائمة , حيث يلعب عامل الفقر بالاضافة الى ضعف الوعي الثقافي دوراً مهما في هذا التسرب لتنامي الشعور لدى الشباب بعدم جدوى الدراسة .

6- إن مشكلة التشغيل في العراق هي اكبر من مشكلة البطالة حالياً حيث إن نمط التشغيل غير فعال إقتصادياً ولذا يتوجب التصدي للمشكلتين معاً .

التوصيات :

مرت كثير من الأمم والشعوب بنكسات وأزمات أدت بها الى الركود والتقهقر والتخلف , إلا إن ذلك لم يشكل نهايتها أو أندثارها لأن النهوض من جديد يمكن تحقيقه عبر التنمية الشاملة المستدامة , من خلال إتباع القواعد العلمية الدقيقة للتخطيط الستراتيجي لتحقيق أهداف التنمية المنشودة وهذا يمكن أن يتحقق كما يلي :

1- تحديد المهمة الستراتيجية للتنمية الشاملة لغرض النهوض بالعراق المدمر وتحقيق الثراء الحضاري في بناه التكوينية وإدخاله الى ساحة المجتمعات ذات المعرفة الانسانية عبر قفزة نوعية حقيقية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التنمية الشاملة .

2- إن تحديد المهمة الستراتيجية يعتمد على تحديد الغايات الستراتيجية للتنمية الشاملة والمتمثلة بما يلي :-

أ- بلورة شكل جديد ومعاصر للحياة السياسية في العراق لتأسيس نظام سياسي ديمقراطي يعمل على رص صفوف العراقيين جميعاً وجعله أداة فعالة في التنمية .

ب- بناء نظام مؤسساتي متين ونزيه للهيكل الاداري للدولة يستطيع إن يتحمل إعباء ومتطلبات التنمية ويكون فاعلاً فيها .

ت- إنعاش الاقتصاد الوطني ورفع مستوى معيشة المواطن من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية الصناعية والزراعية الكبيرة ذات المردود الاقتصادي العالي والتي تستوعب إعداد كبيرة من اليد العاملة العاطلة حالياً عن العمل .

3- ترسيخ قيم ثقافة الابتكار وتعميق الفكر الابداعي لدى الفرد وتوجيه سلوكه السياسي والعقائدي نحو خدمة الوطن والابتعاد عن النزعة الفردية .

4- تعزيز نشاطات البحوث والدراسات لمواكبة التطورات العلمية التقنية في العالم لتقليص الفجوة القائمة حالياً بيننا وبقية دول العالم المتقدم سواء كانت تعمل في جو أكاديمي أو ضمن المؤسسات الانتاجية المختلفة .

5- تحقيق الادارة العلمية لمختلف مؤسسات الدولة , حيث إن تجربة السنوات الستة الماضية قد برهنت على فشل الكادر السياسي لأدارة هذه المؤسسات .

6- القضاء على الفساد الاداري والمالي المتفشي في جميع مفاصل المجتمع من خلال خلق كفاءات مالية وفنية محلية , لضمان ديمومة عملية إعادة إعمار العراق من خلال وضع أهداف واقعية يمكن تحقيقها , وإحالة كافة المفسدين الى القضاء لينالوا جزائهم العادل .

7- الحرص على ضمان العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع وتوفير فرص العمل للجميع والإعتماد على مبدء الشهادة والكفاءة والخبرة من دون غيرها للتفضيل في عملية الاختيار للتوظيف , بحيث يشعر الكل إن العراق وطن للجميع وإن لكل مواطن الحق في إيجاد فرصة عمل وحياة كريمة فيه .

8- مكافحة الفساد والبطالة المتفشية بين الشباب من خلال تأهيلهم ليكونوا مواطنين صالحين قادرين على العمل في مختلف المجالات , بحيث تتبنى الوزارات المختصة ومنظمات المجتمع المدني كل حسب مجال عملها إقامة هذه الدورات وتحمل نفقاتها لخلق جيل من الشباب المؤهل للعمل والذي يمكن إن يساهم بشكل فعال في عملية التنمية المستدامة للمجتمع , وهذا ينتشل الشباب من الوقوع في براثن الجريمة والارهاب .

9- إن التنمية المستدامة هي عبارة عن ثقافة ووعي وسلوك وإذا لم نستطيع أن تغرس هذه المعرفة لدى الجميع فستكون كل الستراتيجيات والسياسات فاشلة لتحقيق الهدف من التنمية المنشودة .

10- يتوجب على الجامعات والمؤسسات البحثية التركيز بشكل جاد حول إشاعة المعرفة ووضع النقاط على الحروف فيها , وأن يتم التركيز على القيادات العليا في دورات تثقيفية ومنهجية لتحقيق مفهوم التنمية المستدامة وفي نفس الوقت يصار الى تثقيف المجتمع من خلال مؤسسات المجتمع المدني عن أهمية إشاعة ثقافة المعرفة لدى الجميع .

11- التصدي من قبل المجتمعومؤسساته المختلفة والتعليمية بشكل خاص لظاهرة التسرب من المدارس والجامعات .

12- وضع سياسة تشغيلية فعالة إقتصاديا لامتصاص البطالة من جهة والاستفادة من الموارد الاقتصادية غير المستغلة في المجتمع من جهة اخرى .

الهوامش :

1. SHD. And Macro economies, UNDD, P.6, 1992.

2- باسيل يوسف , حقوق الانسان كمرجعية مفاهيمية للتنمية البشرية , دراسات في التنمية البشرية المستدامة بغداد / شباط 2000 .

3. The World Bank Strategy for reducing poverty and hunger 1995 p. 170.

4 . جورج القصيفي – التنمية البشرية / مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت 1995 في الوطن العربي .

5 . بيتر مارتن , هارلد شوفان , فخ العولمة , عالم المعرفة 1998 ص27 .

6 . س. ك ديوب (الابعاد الثقافية للتنمية) المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية 1988/11 .

7 . يوسف الصائغ : مقررات التنمية الاقتصادية العربية : ج3 بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

8 . اللجنة العالمية للبيئة والتنمية اعداد : مستقبلنا المشترك , سلسلة عام المعرفة (الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب 1989) ص110 .

9 . د. عبد الخالق عبدالله , التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية عدد 167 لسنة 1993 .

10 . د. عدنان ياسين , التنمية المستدامة بين أيديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب , دراسات في التنمية , دار الحكمة , بغداد 2001 , ص242 .

11 . نادر فرجاني , أثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية ,مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية , الكويت , المعهد العربي للتخطيط , العدد الاول 1998 .

12 . ميرفت بدري , دور الدولة في قطاع السلع العامة والخدمات الاجتماعية , الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي , بيروت 1998 ص160 .

13 . نبيل مرزوق , حول العولمة , مجلة العمل العربية العدد (68) 1997 س41 .

14 . د. عدنان ياسين , مصدر سابق ص249 .

15 . ميرفت بدري , مصدر سابق .

16. World Bank, A Regional perspectives on World Development Report, Washington 1995.

17 .وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي , الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات / آب 2009 .

18 . د. كاظم عبد الحسين عباس , التربية والتعليم في ظل نظام البعث الجزء الثاني , جامعة البصرة 2002 .
19 . سلام أبراهيم كبة , التربية والتعليم في عراق التنمية البشرية , القسم الحادي عشر (بحث منشور على الانترنت) .
20 . سلام أبراهيم كبة , مصدر سابق .